

وكان قد اتضح من خلال المناقشات انه ليس هناك معارضة من حيث المبدأ للاتصالات مع القوى الاسرائيلية الديمقراطية والتقدمية ، وخاصة تلك القوى التي تؤيد الحق الفلسطيني وترفض سياسة التوسع الصهيونية ، وان المعارضة تنصب حول الاتصال بقوى ذات طبيعة صهيونية واضحة ، ولذلك . . . جرت محاولة لضبط هذه المسألة في البرنامج السياسي الذي اكد على « اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه والتي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة » . ومع ان هذه الصيغة توفّر الضوابط الكافية لعدم الخروج بالاتصالات عن الاهداف المرجوة منها ، الا ان هذا لم يكن كافيا لان يلغي قلق الكثيرين من اعضاء المجلس ، خاصة وان هذه القضية كانت القضية الوحيدة التي شعر الاعضاء ان النقاش حولها لم يأخذ مداه حتى النهاية .

#### برنامج المرحلة :

وبوصول المناقشات الى هذا الحد من الوضوح والتصلب المبدئي تجاه ابرز واهم القضايا التي اثرت ، شاع جو من الارتياح داخل المجلس اصبح من الممكن معه الانتقال بروية وهدوء الى اعمال اللجان دون ان تكون هناك عقبة قادرة على ان تقف عائقا في وجه الوصول الى توصيات اجماعية . لقد انتفى جو المشك ، وتبددت المخاوف ، وكانت القيادة الفلسطينية هي التي بادرت لذلك ، ومن خلال مواقف واضحة مبدئية .

وعلى قاعدة من الوضوح ، والتصلب ، والتمسك بالميثاق ، ورفض الضغوط الدولية والعربية ، تركّز العمل على بلورة برنامج سياسي يستطيع ان يندفع خطوة الى الامام ، وان يشكل ردا عمليا على المطالب والضغوط .

لقد اكدت القرارات بوضوح :

التمسك بالميثاق .

رفض قرار مجلس الامن ٢٤٢ ورفض التعامل على اساسه عربيا ودوليا .

رفض جميع اشكال التسويات الاستسلامية الاميركية .

رفض الصلح والاعتراف بدولة اسرائيل .

وجنبا الى جنب مع هذه القضايا المبدئية ، قرر المجلس :

تطوير شعار « السلطة الوطنية » الذي جرى اقراره في المجلس الوطني الثاني عشر ، الى شعار « الدولة الوطنية المستقلة » ، ردا على كل محاولة تسعى للقفز من فوق هذا المطلب ، او استغلال عمومية شعار « السلطة الوطنية » للحديث عن كيان سياسي ما للشعب الفلسطيني يمكن ربطه او احتواؤه داخل اي